مجتمع

الأسير خليل عواودة في وضع صحي خطير

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأربعاء، أنّ الأسير خليل عواودة (40 عاماً) من بلدة إذنا غرب الخليل جنوب الضفة الغربية، المضرب عن الطعام منذ 77 يوماً رفضاً لاعتقاله الإداري، يُواجه وضعاً صحياً خطيراً، في سجن «عيادة الرملة»، وتواصل إدارة سجون الاحتلال التّنكيل به عبر جملة من الأدوات الممنهجة. وأشار النادي في بيان صحافي إلى أنه وفقاً لآخر زيارة نفذتها محاميته، فإنّه يُعاني من فقدان السيطرة على جسده، وضعف في الرؤية، وأوجاع شديدة في الرأس والأطراف، إضافة إلى هزال وضعف شديدين. (العربي الجديد)

أميركا: زيادة في حجم سوق الأسلحة النارية

أظهر تقرير نشرته وزارة العدل الأميركية، يوم الثلاثاء، أنّ شركات تصنيع الأسلحة النارية في الولايات المتّحدة أنتجت خلال السنوات العشرين الماضية أكثر من 139 مليون قطعة سلاح ناري مخصّصة للبيع للأفراد، بينها 11,3 مليون قطعة أنتجت في سنة 2020 لوحدها. وأضاف التقرير أنّه في الفترة نفسها استوردت الولايات المتّحدة 71 مليون قطعة سلاح ناري وصدّرت 7,5 ملايين قطعة فقط، في أرقام تعكس الكمّ الهائل للأسلحة النارية المتوفّرة في البلاد والذي ساهم في تصاعد أعمال العنف المسلّح وجرائم القتل والانتحار. (فرانس برس)

(عبد المجيد/ فرانس برس)

التلوث القاتل

ذكر فريق من العلماء أن تلوث الهواء بشكل متزايد في الأماكن المفتوحة والتسمم بالرصاص مسؤولان عن وفاة تسعة ملايين شخص تقريباً سنوياً منذ عام 2015، الأمر الذي يقوض التقدم المتواضع في مواجهة التلوث في أنحاء العالم.

وتركز الدراسة الحديثة التي نشرتها دورية «لانست بلانتاري هيلث»، على مسببات التلوث، وفصلت الملوثات التقليدية مثل التدخين في الأماكن المغلقة أو الصرف الصحي عن الملوثات الأكثر حداثة مثل تلوث الهواء بسبب الصناعة والكيميائيات السامة.

وخلص الباحثون إلى أن الوفيات المرتبطة بالملوثات التقليدية انخفضت على مستوى العالم، لكنها ما زالت تشكل مشكلة رئيسية في أفريقيا وبعض البلدان النامية الأخرى. وقالت ريتشل كوبكا، المديرة التنفيذية للتحالف العالمي للصحة ومكافحة التلوث في نيويورك والمشاركة في الدراسة، إن الوفيات الناتجة عن التعرض لملوثات حديثة مثل المعادن الثقيلة والكيميائيات الزراعية وانبعاثات الوقود الأحفوري «تسجل زيادة كبيرة»، إذ ارتفعت بنسبة 66 بالمائة منذ عام 2000. وأعدت الدراسة قائمة بالبلدان العشرة الأكثر تسجيلاً لوفيات مرتبطة بالتلوث، استناداً إلى النتائج المعدلة لحساب التلوث. وهذه البلدان على التوالي هي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وجزر سولومون والصومال وجنوب أفريقيا وكوريا الشمالية وليسوتو وبلغاريا وبوركينا فاسو.

(رويترز)

أزمة مياه في طرطوس والحسكة

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يعيش سكان مدينة الحسكة الواقعة شمال شرقي سورية أزمة مياه منذ سنوات عديدة، علماً أنّها تفاقمت منذ ثلاثة أعوام. ومع حلول فصل الصيف وارتفاع الطلب على المياه، تزداد الأوضاع سوءاً بالنسبة إلى سكان المدينة والمناطق المحيطة بها نظراً إلى صعوبة توفير المياه وارتفاع تكاليف نقلها إن توفّرت. أحمد ماردنلي واحد من سكان الحسكة، وهو يعاني كما سواه في تأمين المياه. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «المياه تصل إلى كلّ حيّ من أحياء المدينة، مرّة واحدة في الأسبوع، بكميّات غير كافية لملء خزانات الأهالي. أمّا الأحياء التي لا تصلها المياه بشكل دوري، فثمّة صهاريج تنقل لها المياه، علماً أنّ الكومينات (مجالس الأحياء) هي التي تشرف على حركة تلك الصهاريج».

يضيف ماردنلي أنّ «الكميات القليلة من المياه تدفع السكان إلى شراء حمولات الصهاريج على الرغم من تكلفتها المرتفعة، إذ تبلغ تكلفة خمسة براميل من المياه ثمانية آلاف ليرة سورية (نحو ثلاثة دولارات أميركية)، وهو مبلغ يزيد الأعباء على العائلات التي بالكاد تتمكّن من توفير دخل يومي في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة جداً».

وأزمة المياه في مدينة الحسكة ناتجة عن تجاذبات ما بين «الجيش الوطني» وقوات سورية الديمقراطية (قسد)، كون المدينة تعتمد على محطة الحمة بشكل أساسي للحصول على مياه الشرب، و«الجيش الوطني» يسيطر عليها منذ عام 2019. ويقدَّر عدد الآبار بنحو 30 بئراً، نحو 20 منها فقط قيد الخدمة، فيما تعتمد المحطة على التغذية الكهربائية التي تصلها من مناطق سيطرة «قسد». وفي هذا الإطار، يشير «الجيش الوطني» إلى أنّ كمية الكهرباء الواصلة غير كافية لتشغيل المحطة، في وقت تحتاج إلى عمليات صيانة. يُذكر أنّ محطة الحمة تقع وسط الأحياء، شمال غربي مدينة الحسكة.

وفي أزمة تماثل أزمة مدينة الحسكة، يعاني سكان قرى الطواحين وحدادة ورام ترزة وشمسين وباب النور وجارة الوادي ونواطيف وعين حسان الحاطرية وبدوقة والتناخة والدي في محافظة طرطوس غربي سورية، من أزمة مياه كونها تصلهم مرّة واحدة لمدّة ساعتَين مرّة كلّ ثلاثة أسابيع، بحسب موقع «آثر برس». وقد نقل الموقع الموالي للنظام السوري عن أحد السكان في بلدة الطواحين قوله إنّ المياه التي تصل إلى البلدة والمناطق المحيطة بها والمزارع بالكاد تكفي. أضاف أنّ هذا هو «واقع الحال الذي يجعلنا مجبرين على شراء المياه من الصهاريج بمقاسات ووسائط نقل متنوعة»، لافتاً إلى أنّ «تكلفة المياه بالصهريج سعة 20 برميلاً تصل إلى 35 ألف ليرة (نحو 14 دولاراً) من نبع حيالين إلى القرية».

وتبقى أزمة المياه في هذه القرى مرتبطة بوعود حكومة النظام السوري، التي تشير إلى مشاريع مستقبلية من شأنها أن تنهي الأزمة وتنهي معاناة المواطن اليومية لجهة توفير متطلباته من المياه. ومن المشاريع المطروحة لحلّ الأزمة إنشاء خزانات بيتونة، بالإضافة إلى مشروع آخر وهو سدود مائية تخفّف الضغط عن مياه الشرب. يُضاف إلى ذلك مشروع آخر تحدّث عنه مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في طرطوس عيسى حمدان للموقع ذاته، لافتاً إلى أنّ تكلفته التي تُقدَّر بنحو 30 مليار ليرة (نحو 12 مليون دولار) تحول دون تنفيذه. وقد أفاد حمدان في هذا السياق بأنّ «العمل يجري حالياً على مشروع آخر أقلّ تكلفة وهو إيصال المياه إلى محور القرى المذكورة عبر الخط المباشر ما بين خزّان المولى حسن ومنتصف المحور، الأمر الذي يحل مشكلة الدور والتغذية بالمياه بنسبة 50 في المائة».

ويُقدَّر عدد القرى التي تعاني من شحّ في المياه بريف محافظة طرطوس بنحو 20 بلدة، بالإضافة إلى 24 قرية ومزرعة تقع على الساحل.

مشروع للإدارة الذاتية

وسط أزمة المياه المتفاقمة، أعلنت الإدارة الذاتية عن مشروع تزويد جزء من منطقة الحسكة السورية بالمياه. ويغطّي هذا المشروع ما بين 10 إلى 15 في المائة من حاجة السكان إلى المياه، ويقضي باستجرار مياه نهر الفرات إلى محطة العزيزية في الحسكة. يُذكر أنّ المياه وصلت إلى المحطة في أغسطس/ آب الماضي.

تحقيق

منظمات السودان
قرارات فوقية وتضييق حكومي

قررت سلطات ولاية الخرطوم أخيراً إعادة تقييم أداء منظمات العمل التطوعي التي باتت تخشى تكرار طريقة معاملة نظام الرئيس المعزول عمر البشير

توفر منظمات العمل التطوعي مساعدات مياه وغذاء ودواء للسودان (الشرق شاذلي/ فرانس برس)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تخشى منظمات العمل التطوعي في السودان، أكانت أجنبية أم وطنية، من التعرض لحملة تضييق قد تمنعها من أداء مهماتها المجتمعية والإنسانية، بعدما أمر أحمد عثمان حمزة، والي الخرطوم، كبرى ولايات البلاد على صعيد كثافة السكان والتي تحتضن أكبر عدد من هذه المنظمات، رئيس مفوضية العمل التطوعي والإنساني خالد عبد الرحيم أحمد، بأن تضطلع بدورها كاملاً في مراقبة المنظمات المحلية والأجنبية، وإعادة تقويم أدائها خلال الفترة السابقة، مع منحه صلاحية سحب الترخيص من أي منظمة لا تعمل تحت راية المفوضية.

واعتبرت المنظمات أن أوامر حمزة جاءت من دون مبررات موضوعية أو ظروف آنية، ما أثار جملة تساؤلات عن دوافعها، واحتمال اعتماد ولايات أخرى نسق الرقابة ذاته، وخضوعها لأساليب تستعيد طريقة تعامل نظام الرئيس المعزول عمر البشير الذي لم يتردد طوال سنوات حكمه في تجميد عملها، أكانت محلية أو دولية، وبعضها نشطت في تقديم مساعدات إنسانية للنازحين المتأثرين بالحرب الأهلية والنزاعات القبلية. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني الوطنية، طوال سنوات، أدواراً مهمة في السودان المنكوب بالحروب الأهلية والنزاعات القبلية والتدهور الاقتصادي والمعيشي، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية. وساهمت في تقديم مساعدات ضرورية في مجالات عدة، مثل توفير المياه والغذاء والدواء، والحدّ من معدلات الفقر والأميّة وفي شكل أقل بتعزيز التعايش الاجتماعي ومعالجة آثار الحروب والنزاعات، وبناء القدرات.

منظمات «بلا أثر»

يقول الصادق علي حسن، عضو هيئة محامي دارفور، وهي منظمة للعمل التطوعي تعنى بشؤون الحقوق، لـ«العربي الجديد» إن «توجه والي الخرطوم ينطلق من معطيات أمنية، علماً أن المنظمات التي يتولى تعيينها ليست تابعة لسلطنة بل لمفوضية الإعانة الإنسانية التي تخضع لإشراف وزارة الرعاية الاجتماعية الاتحادية». لكن فخر الدين جبارة، وهو ناشط أيضاً في مجال العمل التطوعي، فيرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «قرار ولاية الخرطوم إعادة تقييم عمل المنظمات سليم مائة في المائة، في ظل وجود أكثر من 10 آلاف منها في الخرطوم من دون لمح أي أثر لها على أرض الواقع، وعدم خضوعها لأي رقابة أو محاسبة إدارية ومالية، علماً أن غالبيتها تصنف تحت بند منظمة الرجل الواحد الذي يديرها، ويتخلف عن تقديم أي تقرير لمفوضية العمل الإنساني في ولاية الخرطوم».

ويوضح جبارة أن «واقع الاختفاء الكامل للمنظمات المحلية تحديداً يظهر لدى حصول كوارث طبيعية تخلّف دماراً كبيراً في المنازل والمؤسسات، إذ لا تساهم أي منها في دعم المتأثرين وتترك الساحة بالكامل للمنظمات الدولية. من هنا تتأكد حقيقة أن العمل التطوعي كله يواجه ثغرات في التنظيم والمتابعة والمراقبة والمشاريع المنفذة، إلى جانب غياب التخصص، حيث لا توجد مثلاً منظمة متخصصة في الصحة أو في توفير وجبات الغذاء المدرسية والأدوية، أو محاربة الفقر. ولا بدّ من الإشارة إلى أن إحدى المشاكل التي تحرم السودان من الدعم الدولي والإقليمي تتمثل في أن أوضاع منظماته تتنافى مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. كما تغيب الخطط والإحصاءات الخاصة بمحاربة الفقر في السودان، مشدداً على أهمية الرقابة في علاج كل جوانب الخلل، وأن تشمل مقار المنظمات، ومجالس الإدارات والمحاسبة، والتأكد من تنفيذ المنظمات مشاريع حقيقية». ويؤيد النائب السابق حسن عبد الحميد في حديثه لـ«العربي الجديد» فرضية ارتكاب منظمات العمل التطوعي تجاوزات تعلمها السلطات، ويقول: «أي دولة محترمة في العالم تلزم المنظمات بالقوانين واللوائح الخاصة بالعمل التطوعي لتدارك سلبيات تحوله إلى فوضى، ووسيلة لاختراق المجتمعات وإلحاق ضرر بالدولة. من هنا يجب ضبط عمل المنظمات لأن مخاطر تلك التي لا تلتزم بالقانون كثيرة، منها سياسية واستخباراتية تتعلق بالتجسس ومساندة فريق على حساب آخر في النزاعات القبلية، وأيضاً اقتصادية تتمثل في نهب ثروات البلاد، واجتماعية مثل تمزيق النسيج الاجتماعي وإدخال ممارسات غير معهودة تتعارض مع القيم والتقاليد».

محاولة لإغلاق الفضاء المدني

في المقابل، يرى فيصل الذي ينشط في منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «والي الخرطوم يكشف بوضوح نيّة الحكومة الانقلابية المضي قدماً في الاتجاه ذاته الذي سلكته الحكومة البائدة لنظام البشير، ما يعبر عن ضيق أفق السلطات الانقلابية في التعامل مع المنظمات، ويشكل محاولة لإغلاق الفضاء المدني الواسع الذي بدأ تتحرّك فيه هذه المنظمات بعد ثورة ديسمبر/ كانون الأول 2018.

يضيف: «لا شك في أنّ الخطوة التي أقدم عليها والي الخرطوم ترتبط بتوجيهات صارمة أصدرتها مفوضية الإعانة الإنسانية للعودة إلى أسلوب ونهج حكومة البشير في التعامل مع المنظمات بهدف تدجينها وقمعها، وإحكام السيطرة عليها. فالمشهد يستعيد القرارات التي اتخذتها حكومة البشير مطلع عام 2009 حين طردت عدداً من المنظمات الأجنبية، وأغلقت أخرى محلية، وحرمتها من حق ممارسة نشاطات إنسانية الذي تكفله مواثيق دولية أصبح السودان طرفاً فيها».

ويؤكد أن «القرارات الفوقية الأخيرة ستؤثر على العمل الإنساني والتطوعي، والمؤسف أنها تأتي في وقت أصبحت فيه الأزمة الإنسانية في أدنى الدرجات، خاصة مع تصاعد حدّة الصراع المسلح في إقليم دارفور الذي يشهد أيضاً تدهوراً مريعاً وسط العنف».

يتابع: «الوضع الأمثل هو أن تعمل مفوضيات العمل الإنساني المحلية والإقليمي والقومي في إطار تنسيقي وليس تحكّمي، وأن يملك القضاء المستقل حق الرقابة. أما سيطرة مفوضية العمل التطوعي والإنساني على المنظمات، فيعتبر اتجاهاً ديكتاتورياً يجب التنبه لخطورته، وقد أثبتت التجارب السابقة أنّ محاولات التحكّم بالفضاء الإنساني والمدني يعيق تقديم الخدمات الإنسانية للفئات المجتمعية المستهدفة، والمتضررين من آثار الحرب، خاصة في معسكرات النزوح».

فوضى في إدارة الدولة

اعتبرت منظمات للعمل التطوعي أن قرار سلطات ولاية الخرطوم إخضاعها لرقابة «يكشف حجم الفوضى في إدارة الدولة، علما أن هذه السلطات عزلت سابقا لجنة الإعانة الإنسانية في الولاية، من دون أن يدرك مسؤولوها أن منظمات وجمعيات الولايات لا تملك موارد كبيرة، وتحتاج إلى مساعدة في تنفيذ مهمتها الإنسانية».

يرى البعض أنه يجب ضبط عمل المنظمات لأنها قد تجلب مخاطر سياسية واستخباراتية

الجامعات الإيرانية «قوية» في عالم ما قبل رفع العقوبات

نجحت مؤسسات التعليم الإيرانية في الاستمرار (عنا هوبهمكر/ فرانس برس)

فيما تجد إيران نفسها اليوم وسط مناخ من التفاؤل من نتائج مفاوضاتها مع الغرب في شأن تجديد العمل بالاتفاق النووي، وتخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها، من البديهي أن تتطلع جامعاتها إلى مستقبل أكثر إشراقاً. هذا ما يؤكده أكاديميون لموقع «تايمز هاير إيديوكيشن»، الذين يتحدثون عن أن التعليم العالي في إيران «مزدهر» في مجالات كثيرة بعدما نجحت مؤسسات التعليم في الاستمرار في تجهيز أفضل الخريجين لميادين العمل، رغم أنها عملت في ظل هجرة الأدمغة، والعقوبات التي ارتبطت خصوصاً بتراجع إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن صفقة الاتفاق النووي بعد توليه السلطة عام 2018.

ويفيد موقع «ستيغمو» للإحصاءات بأن «التعاون البحثي والعلمي الدولي في إيران ارتفع من أقل من 20 في المائة عام 2017، إلى أكثر من 31 في المائة عام 2020، فيما يوضح الأستاذ في الفكر العالمي والفلسفات المقارنة بجامعة لندن، آرشين أديب مقدم، أنه «بين عامي 1999 و2015 فقط، تضاعف معدل الالتحاق بجامعات إيران بنسبة ناهزت 72 في المائة، التي اعتبرت حينها أعلى من إيطاليا أو اليابان أو المملكة المتحدة، كما زاد التعاون الدولي، ونما إنتاج البحوث». والأهم أن عدداً كبيراً من أفضل خريجي الجامعات البارزة في إيران، وخصوصاً في اختصاصات الطب والهندسة، تقبلهم جامعات دائمة الصيت في الولايات المتحدة وبريطانيا. لكن ذلك لا يمنع الأستاذ المساعد في الاقتصاد بجامعة واشنطن والمحاضر السابق في جامعة طهران، أمين محسني شارغلو من الحديث عن «مزاج عام متشائم لدى طلاب الجامعات الإيرانية الذين يشعرون بانفصال كبير بين ما يتعلمونه وسوق العمل الذي يواجه بطالة تراوح بين 40 و50 في المائة، وعمالة جزئية حادة تدفع الطلاب أحياناً إلى متابعة تعليمهم في الخارج». وتعلق عميدة جامعة ولاية أريزونا، باردیس مهداوي، بالقول: «بعتبر القطاع الجامعي كبيراً في إيران، لكن مرحلة ما بعد التخرج والدراسات المتقدمة تعتمد على الخارج بنسبة 95 في المائة، خصوصاً بالنسبة إلى النساء اللواتي يحظر متابعتهن دراساتهن العليا في مواد محددة في بعض المؤسسات الإيرانية».

أما عباس قنباري، الأستاذ المحاضر في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة طهران، فيقول: «في كل الأحوال، لا تستعجل الجامعات الإيرانية توقع عالم ما بعد العقوبات، فهي تنتظر تطورات نتائج الانتخابات النصفية الأميركية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل».

(كمال حنا)

«النكرية» في العراق... ينشلون ويختفون

بغداد ـ **كرم سعدي**

ينصح العراقيون غيرهم ممن يجهلون مناطق العاصمة بغداد وباقي المحافظات بأن يأخذوا احتياطاتهم، ويتحلوا باليقظة حين يتواجدون في مناطق مزدحمة تعتبر مواقع مفضلة لمن يعرفون شعبياً باسم «القفاصة» أو «النكرية» الذين يشكلون ظاهرة متنامية منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

و«القفاصة» أو «النكرية» هم النشالون الذي يسرقون بخفة يد وحيل مختلفة محافظ نقود وحقائب وأشياء أخرى يمكن أن يحصلوا منها على مال، مثل الحلي وغيرها. ويزداد حذر العراقيين في شكل كبير حين يدخلون منطقة باب الشرقي بالعاصمة بغداد، خاصة أسواقها المكتظة، وفي الأسواق التي تشهد حركة تبضع نشطة، مثل باب المعظم والكاظمية والأعظمية والكرادة وعلاوي الحلة والبياع والمنصور وغيرها. وهم قد يروون قصصاً كثيرة تتعلق بالنشل تعرضوا لها بأنفسهم أو أشخاص يعرفونهم أو حدثت أمامهم.

تخير فائزة صاحب الموظفة في محل لبيع الهدايا «العربي الجديد» أن عملها قريب من أحد أبرز أسواق بغداد المكتظة، وأنها تستغل ذلك لشراء ما تحتاجه من أدوات للمنزل ومختلف احتياجات أسرتها، وتقول: «تعرضت للسرقة ثلاث مرات شملت أولها حقيبة يدوية احتوت على مبلغ بسيط من المال ومواد تجميل خاصة، والثانية هاتف خليوي سعره نحو 150 دولاراً، والثالثة ساعة يد شعرت بأنها تسرق من يدي لكن المكان كان مزدحماً بالمتبضعين، ما سمح بفتح السارق الذي تواجد خلفي عتلة الساعة بسرعة، وسحبها بخفة عجيبة. وصرخت حينها وحاول كثيرون مساعدتي لكن بلا جدوى». رغم ذلك لا تزال فائزة تتبضع من هذا السوق الذي يعرض بضائع رخيصة، «لكنني أتجول فيه بحذر كبير، بعدما تعلمت دروساً مكلفة من عمليات النشل السابقة». ويعرف العاملون في الأسواق النشالين والطرق التي يستخدمونها، لذا يحذرون زبائنهم والمتبضعين دائماً إذا شاهدوهم في غفلة عن أغراضهم.

ويقول ياسين صبيح الذي يملك محلاً لبيع الأدوات المنزلية في سوق البياع غربي بغداد والذي يعتبر بين الأكثر اكتظاظاً، لـ«العربي الجديد»: «شاهدت حوادث نشل كثيرة خلال 40 عاماً من وجودي في السوق، ويصيب حدسي دائماً حين أتوقع سرقة متبضع أو متبضعة. والنساء يتعرضن للسرقة أكثر من الرجال، فهن ينشغلن بالبضائع كثيراً، ويضعن حقائبهن أحياناً على الأرض أو على طاولة من النكرية. جعلني عملي المستمر هنا أعرف النشالين، كما أصبحت أقرأ وجوه وتصرفات الأشخاص الغرباء عن السوق، إذا كانت غايتهم السرقة».

ويشير صبيح إلى أنه ينصح المتبضعين الذين ينشغلون في مشاهدة المعروض في المحلات لدى سيرهم داخل السوق، ما يجعل أذهانهم شاردة ويسهل سرقتهم، و«أنا أنادي على أي شخص وأنصحه بالتنبه لحقيبته، أو المشتريات التي يحملها، أو حتى من ظهور جزء من محفظة نقوده». ويبتكر النشالون أساليب عدة يعرفها جيداً العاملون في الأسواق ورجال الأمن، وفق عباس الشهيلي الذي يعمل في فريق أمن حماية السوق في الكاظمية شمالي بغداد. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أسمع مرات صراخ أشخاص لدى تعرضهم لسرقات. وغالبية النشالين مراهقون وشبان في مقتبل العمر، ويستخدمون طرقاً مختلفة للنشل، علماً أن بعضهم يعملون بمفردهم في مراقبة واختيار ضحاياهم لسرقة حقائبهم اليدوية أو محافظ نقودهم، وأحياناً البضائع التي يشترونها، فيما ينضم آخرون إلى مجموعات قد تضم سارقين أو أكثر، ويوقعون الضحايا عبر محاولة أحدهم إعاقة الشخص بطريقة ما أو إلهاءه كي يسرقه الثاني. ونحن نستمر في تحذير الناس الذين يمرون من جانبنا حين نراهم غير مبالين، وقد يكونون بالتالي فريسة مناسبة للنشالين». يضيف الشهيلي: «قبضنا على عدد من النشالين الذين تبيّن أن أكثرهم عاطلون عن العمل ويسرقون لأنهم يتعاطون العقاقير المخدرة».

وينتبه غالبية الرجال عادة إلى محافظ نقودهم وهواتفهم الخليوية حين يمرون في مكان مزدحم، لكن كثيرين تعرضوا أيضاً لسرقات من نشالين، وأحدهم المحامي نعيم سلطان الذي يقول لـ«العربي الجديد» إن «يد النكري كانت خفيفة وسريعة، وشعرت بها حين سرق محفظة نقودي من الجيب الخلفي للبنطلون، لكن الزحام الشديد أعاقني عن منعه أو اللحاق به».

ويوضح أن هذه حادثة تعود إلى عام 2018، ويؤكد أنه مطلع على العديد من قضايا النشالين التي يشاهدها في المحاكم، و«هذه الجرائم ليست جديدة لكنها زادت في شكل كبير منذ أكثر من 15 عاماً، وستزداد أكثر مع ارتفاع نسب البطالة والفقر. لكن الجديد فيها اعتمادها على أساليب مبتكرة في تنفيذ عمليات النشل، وبينها قيام مجموعة نشالين مراهقين بعملية ذكية وغريبة تمثلت في صراخ أحدهم وسط جموع المتبضعين بأن هناك قنبلة مفخخة داخل السوق، ما أثار الفزع لدى الجميع الذين هرول بعضهم لمحاولة الخروج من السوق ما أحدث فوضى كبيرة. وتبيّن لاحقاً أن لا صحة لذلك، وأن ما حدث هو خطة افتعلها النشالون، ثم اكتشف عدد من الأشخاص أنهم تعرضوا للسرقة».

قصص النشل كثيرة في العراق (صباح عرار/ فرانس برس)

تونس: صالونات حلاقة تحقن «بوتوكس»

تنتشر حقن «البوتوكس» و«الفيلر» في صالونات الحلاقة بتونس، رغم محاولة السلطات الصحية حصر شرائها من الصيدلية المركزية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تحوّلت حقن «البوتوكس» و«الفيلر» إلى تجارة رائجة في تونس، بتأثير الطلب الكثيف عليها، وتسرّبت من عيادات الأطباء إلى صالونات الحلاقة ومحلات أخرى تقدم خدمات باقل ثمن وبلا ضمانات، مع عدم توضيح طبيعة الرخص الحاصلة عليها لممارسة هذا النوع من النشاط، أو تخصصات العاملين فيها.

ويؤكد أطباء أن القطاع يشكو من الفوضى واستحواذ صالونات الحلاقة على جزء من النشاط، علماً أن عمليات أجرتها مراكز تجميل لحقن «البوتوكس» و«الفيلر» تسببت فعلياً في مشاكل صحية ومضاعفات جراء عدم كشف مصدر الحقن وطبيعة المواد التي تحتويها، رغم أن الصيدلية المركزية التابعة للدولة هي المزود الحصري لهذه الحقن والأدوية في تونس.

تروي مثال عمراني لـ«العربي الجديد» التجربة السيئة التي عرفتها لدى محاولتها إخفاء الهالات السوداء التي تحيط بعينيها. وتوضح أن مركز التجميل الذي تتردد إليه للاهتمام بشعرها نصحها بحقن نوع من «الفيلر» سعره 500 دينار (32 دولاراً) للحقنة الواحدة لإخفاء هذه الهالات، ثم أصيبت لاحقاً بمضاعفات جلدية في منطقة الحقن. تضيف: «أخبرتني المشرفة على مركز التجميل بأنها تستعين بخبيرة في تقديم حقن «البوتوكس» و«الفيلر» التي أكدت أنها من نوعية جيدة، فوافقت على العرض بلا تردد، ثم صدمت في اليوم التالي من ظهور علامات زرقاء حول عينيّ، وحصول تورم كبير في المنطقة جعلاني غير قادرة على فتح عينيّ. وقد أبلغني مركز التجميل أن الأعراض نتجت من حساسية ستهدأ بعد أيام، وتنصلت المشرفة على المركز من أي مسؤولية».

وتشير إلى أن التورمات استمرت أكثر من 15 يوماً حتمت زيارتها أكثر من طبيب لمعالجة ما أفسده مركز التجميل. وهم أبلغوها أن التورمات نتجت من خطأ في طريقة الحقن، من دون أن يحددوا نوعية المواد المستخدمة. وتعلّق: «واضح أن فوضى التجميل قد تنتهي بتشوهات كبيرة أو أمراض ترتبط بالحقن مجهولة المصدر، والتي تجلب من السوق الموازية غير الخاضعة لمراقبة». وتعتبر العمراني أن سهولة أخذ الحقن عبر أجراء قد تقل فترته عن 10 دقائق يغري الباحثات عن الجمال، ويفسّر رواج هذا النشاط والإقبال الكثيف عليه. في المقابل، يرى الطبيب المتخصص في جراحة التجميل الترميمية، برهان بالخيرية، أن جزءاً من فوضى التجميل تتحمله السلطات الصحية التي تفرض قيوداً كبيرة على بيع حقن «البوتوكس» و«الفيلر» للأطباء، وتحصر البيع بوصفات مكتوبة من أطباء عيون وأعصاب. وكتب على «فيسبوك»: «تؤدي هذه القيود إلى انتعاش الاستيراد العشوائي للحقن عبر السوق السوداء وهي رديئة النوع غالباً، ولا تحترم فيها مواصفات التخزين والتبريد».

وجاء هذا التعليق بعدما أعلنت مصالح الجمارك أنها صادرت 216 علبة لحقن «البوتوكس» في مطار قرطاج. ووصف بالخيرية تونس بأنها «جنّة المهربين، في وقت يفترض أن تعزز وزارة الصحة ضوابط القطاع الذي قد توفر عائدات ضخمة لخزينة الدولة، لكنها تذهب بدلاً من ذلك إلى جيوب المهربين». وفي فبراير/ شباط الماضي، قالت مصالح الجمارك في تونس إنها ضبطت علب «بوتوكس» لم تكشف عن مصدرها جلبها مسافر معه على متن رحلة جوية. وتفيد إحصاءات بأن تونس تشهد أكثر من 150 ألف عملية تجميل سنوياً، منها عمليات لشفط الدهون وتقويم الأنف. كما انتشرت في السنوات الأخيرة عمليات شد الصدر والبطن والرقبة والوجنتين والجفون وتقويم الأسنان وزرع الشعر، لكن الدوائر الرسمية والهيئات المهنية لا تملك أي بيانات عن عدد حقن «البوتوكس» و«الفيلر» التي يجري استيرادها.

تزعم مراكز عبر الإنترنت أنها متخصصة في صناعة الجمال بلا توضيح طبيعة الرخص

تتسرب تجارة التجميل إلى صالونات الحلاقة في تونس (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

وتحتل تونس المركز الثالث في جراحة التجميل في أفريقيا، وتستقطب أعداداً كبيرة من الأوروبيين الذين يزورونها في إطار ما يُسمى «السياحة التجميلية» التي تديرها وكالات متخصصة تعمل بالتنسيق مع مستشفيات.

ويعترف عضو هيئة الأطباء، نزيه الرّغل، في حديثه لـ«العربي الجديد» بوجود فوضى في ممارسة نشاطات التجميل ناتج من تدخل المراكز في توفير تخصصات طبية. ويشير إلى أن «غالبية من يقدمون خدمات التجميل لا يملكون شهادات طبية، ويمارسون المهنة مستغلين غياب التشريعات، وهو أمر خطر يتطلب مراقبة أكبر». وينصح بعدم الانجرار وراء جعل صناعة الجمال تجارة، معتبراً أن الفوضى السائدة في التجميل ظاهرة تنسحب على كل قطاعات الدولة. ويؤكد الرّغل أن الهيئة تحاول التصدي للتجاوزات في القطاع، والحفاظ على سمعة الأطباء وصحة المواطنين، وأنها طالبت وزارة الصحة بتفعيل التشريعات التي تنظم تخصص التجميل، أو سَنّ أخرى جديدة تتماشى مع تطور هذا المجال.

إيكولوجيا

لا للعيش معاً

محمد احمد الفيلابي

حين ضربت موجة الجفاف في النصف الثاني من القرن الماضي دول الحزام الأفريقي، نزح عشرات الآلاف من المواطنين بمواشيهم نحو المناطق الغنية بيئياً، وأقام الآلاف منهم حول محمية الدندر (جنوب شرقي السودان)، وأنشأوا عشرات القرى داخل المحمية وحولها. وعام 2000، أطلق المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية مع الجمعية السودانية لحماية البيئة حملة توعية لبناء قاعدة معرفية حول أهمية التنوع الإحيائي، وضرورة مشاركة المواطن في الحفاظ على الموارد الطبيعية، في إطار نشاطات مشروع تنمية المحمية وتطويرها. وكان من الخطأ أن يعدّ الفريق منشورات المشروع وتضمينها مفردة «تطوير» والتي تنقلب على السنتهم إلى «تتوير» (الإقصاء الجغرافي) رافعة من درجات حساسية موقفهم من الحكومة (في ذلك الوقت)، وإرهاصات طردهم، أو تجميعهم في قرية كبيرة بعيداً عن محيط المحمية، لنواجه برفض الدخول إلى بعض تلك القرى.

تتوير في الدارجة السودانية تعني الإقصاء الجغرافي، والقسر على مبارحة المكان، أو حالة الجلوس أو الرقاد، حتى أن «توره من النوم» تعني أيقظه، ولا وجود للمفردة في العربية إلا في أصل الفعل «تأر» صاحبه، أي زجره. وفهم السكان أننا بصدد إبعادهم من المكان لا تنويرهم وإرشادهم وطلب عونهم في بناء سياج اجتماعي حول المحمية. أما السكان داخل محمية قرى الهوج، فقد وجدناهم أكثر معرفة بحدود نشاطاتهم كونهم أكثر التصاقاً بقوات الحماية، كما أن زراعتهم ورعيهم لا تتعدى المنطقة العازلة والتي تقل فيها حركة الحيوانات البرية.

في وقت لاحق تزايد عدد السكان، وتوقف المشروع، وزادت تعديات المسؤولين، وتمددت المشاريع الزراعية حتى كاد الأمر أن يخرج عن السيطرة، كما حدث في محمية نغفرو نغفرو شمالي تنزانيا المعروفة في جميع أنحاء العالم بمناظرها الطبيعية الخلابة والحياة البرية، والمدرجة على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو). واتّفق على السماح للإنسان والحيوان بالعيش معاً فيها، لكن الحضور البشري في المحمية، كما تقول الرئيسة التنزانية سامية صولحو حسن «خرج عن السيطرة». وقالت في إبريل/ نيسان الماضي إن «عدد السكان ارتفع من ثمانية آلاف عام 1959 إلى أكثر من مائة ألف في العام الماضي، ما يهدد الحياة البرية». ظل الرعاة والناشطون المحليون يعارضون أي ترحيل شعب الماساي من المحمية، لأن السلطات كانت قد سمحت لمجتمعات الرعاة بالعيش في المتنزهات الوطنية ورعي ماشيتهم جنباً إلى جنب مع الحيوانات البرية، بيد أن جدلاً بدأ يستعر منذ شهور بسبب تفاقم المشكلات مع الحيوانات الوحشية التي باتت تهاجم الناس والماشية والمحاصيل. فهل يتم تعديل القوانين هنا وهناك، ويُفصل بين البشر والحيوانات حفاظاً على الحياة، والتنوّع الاحيائي والموارد؟

(متخصص في شؤون البيئة)